ASJP Algerian Scientific Journal Platform

- دراسات اقتصادية -

ISSN 2602-7925

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/417

المجلد: 18 العدد: 01(2024) ص 320-338

واقع التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط العالمية

– أزمة 2014 نموذجا- (دراسة تحليلية للفترة 2014–2020)

The reality of foreign trade in Algeria in light of fluctuations in global oil prices

– the 2014 crisis as a model- (Analytical study for period 2014–2020)

ط.د/ حملاوي ليندة*
مخبر LEMAC
جامعة فرحات عباس سطيف01(الجزائر)
linda.hamlaoui@univ–setif.dz

أ.د/ بودرامة مصطفى
مخبر PIEEM
جامعة فرحات عباس سطيف01 (الجزائر)
mboudrama@ univ–setif.dz

معلومات المقال

تاريخ الإرسال:
2022/05/22
تاريخ القبول:
2023/03/23

الكلمات المفتاحية:
- ✓ تجارة خارجية
- ✓ سعر النفط
- ✓ اقتصاد جزائري

الملخص:

هدفت الدراسة إلى حل الإشكالية المتعلقة بانعكاسات تقلبات أسعار النفط العالمية وما خلفته أزمة سنة 2014 من آثار على التجارة الخارجية الجزائرية، وقد توصلت الدراسة إلى أن النفط مازال يمثل حصة الأسد في بناء الاقتصاد الوطني، وأن هناك علاقة طردية قوية بين سعر البترول وبين صادرات وواردات الجزائر. وبالتالي وجود تبعية كاملة لقطاع المحروقات أي ضعف هيكلي في مجال التنوع للاقتصاد الوطني وتركزه على منتج وحيد للتصدير، الأمر الذي يحتم على ضرورة الاهتمام بالقدرة التنافسية الخارجية من خلال تنويع الصادرات ومصادر الدخل.

Article info

Received 22/05/2022
Accepted 23/03/2023

Keywords:
- ✓ *Foreign trade*
- ✓ *oil price*
- ✓ *Algerian economy*

Abstract :

The study aimed to solve the problem related to the repercussions of fluctuations in international oil prices and the effects of the 2014 crisis on Algerian foreign trade. Thus, there is a complete dependence on the hydrocarbon sector, any structural weakness in the field of diversity of the national economy and its focus on a single product for export, which necessitates the need to pay attention to external competitiveness through diversifying exports and sources of income.

* المؤلف المرسل

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

1.مقدمة:

تعتبر التجارة الخارجية أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة الاعتماد المتبادل بين دول العالم، فهي تعد مؤشرا جوهريا على قدرة الدول الإنتاجية والتنافسية في السوق الدولي، وذلك لارتباط هذا المؤشر بقدرة الدولة على التصدير ومستويات الدخول فيها وقدرتها كذلك على الاستيراد، وانعكاس ذلك كله على رصيد الدولة من العملات الأجنبية وماله من آثار على الميزان التجاري. وبما أن العالم اليوم يسعى بكافة الطرق إلى التوسع في التجارة الخارجية نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها، إضافة إلى أن المناخ الاقتصادي الدولي في تطور مستمر، مما استوجب على الدول النامية ومن بينها الجزائر مواكبة هذا التطور الحاصل.

فقد عرفت الجزائر بعد استقلالها تحولات اقتصادية هامة لاسيما تلك المتعلقة بقطاع التجارة الخارجية، حيث اتجهت خلال مسيرتها التنموية والإصلاحية إلى فرض عدة سياسات فيما يخص قطاع التجارة بداية بفرض الرقابة عليها سعيا منها لإعادة توجيه الواردات وتحسين الميزان التجاري، وفي مرحلة ثانية تم إقرار إجراءات نصت على احتكار التجارة الخارجية وذلك تماشيا مع النظام الاقتصادي المتبع في إطار التخطيط المركزي. لكن في أواخر الثمانينات وبعد فشل سياسة الحماية والاحتكار وتزامنا مع تأثير الأزمة البترولية لسنة 1986 وما ترتب عليها من أعباء المديونية الخارجية، فقد كانت هذه الأزمة نقطة تحول هامة في تاريخ اقتصاد الجزائر وما انجر من ورائها من قرارات للتغيير والتخلي على الاقتصاد المخطط نحو اقتصاد السوق، وبما أن الجزائر تعتمد في صادراتها على قطاع المحروقات وتلجأ لاستيراد معظم احتياجاتها بفعل ضعف وعدم تنافسية الجهاز الإنتاجي، فقد تبنت تعديلات هيكلية للدخول في اقتصاد السوق، حيث بدأت إصلاحاتها باللجوء إلى المؤسسات المالية والنقدية الدولية بغرض الحصول على مساعدات مالية لعل وعسى تخرجها من الأزمة، وكانت هذه المساعدات مصحوبة بمجموعة من الشروط والإصلاحات الاقتصادية والمالية والنقدية والتي كان لزاما على الجزائر تطبيقها في شتى المجالات والقطاعات الحيوية للاقتصاد ومنها قطاع التجارة الخارجية وذلك بتحريره. حيث اعتمدت على مجموعة من الإجراءات كان من أهمها رفع القيود عن الواردات، وتعديل السياسة الجمركية منتهجة بذلك سياسة تجارية مبينة على الانفتاح الاقتصادي والتحرير التجاري، هذا الأخير الذي فرضته المستجدات الاقتصادية الدولية ومنه الدخول في دمج الاقتصاد الجزائري ضمن الاقتصاد العالمي.

ورغم تلك الإصلاحات فقد بقي الاقتصاد الجزائري رهن تقلبات أسعار النفط العالمية، وهو ما دفعنا بدراسة التغيرات في قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خاصة بعد الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط لسنة 2014، والتي اعتبرت نقطة انعطاف حاد في أسعار النفط، هذا الانخفاض في الأسعار أكد مدى تبعية الاقتصاد للمحروقات وأظهر شتى الانعكاسات السلبية التي مست الاقتصاد الجزائري عموما وقطاع التجارة الخارجية خصوصا، وهذا راجع لانخفاض الإيرادات البترولية.

1.1 إشكالية البحث

من خلال ما سبق ذكره فإن دراسة الموضوع يتطلب صياغة الإشكالية التالية:

ما هي انعكاسات تقلبات أسعار النفط على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر للفترة 2014-2020؟ ومن خلال الإشكالية الرئيسية يمكن تقسيمها إلى تساؤلات فرعية كالتالي:

- كيف نفسر الانخفاض الذي مس الأسعار النفط خلال سنة 2014 ؟
- ما هي وضعية الصادرات و الواردات والميزان التجاري الجزائري في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 2014-2020 ؟

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.1 فرضيات البحث

بغرض تحليل إشكالية البحث تم الاعتماد على الفرضيات التالية:

- يمكن تفسير انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2014 بعدة عوامل مختلفة منها ما هو اقتصادي ومنها ما هو سياسي.
- إن وضعية التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها من صادرات وواردات وميزانها التجاري خلال الفترة المذكورة مرهونة بحالة أسعار النفط خلال نفس الفترة لما لقطاع النفط من أهمية في تكوين الاقتصاد الجزائري.

3.1 أهداف البحث

من خلال هذا البحث نسعى إلى تحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل في:

- معرفة أهم أسباب الأزمة النفطية لسنة 2014 ومدى تأثيرها على الصادرات والواردات الجزائرية.
- معرفة مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بالتقلبات التي تحدث في الأسعار العالمية للنفط من خلال الوقوف على تطورات قطاع التجارة الخارجية والميزان التجاري في الجزائر وتحليلها للفترة 2014-2020.

4.1 منهجية البحث:

للإجابة على الإشكالية المطروحة، تم اعتماد المنهجين: منهج وصفي تاريخي وذلك لعرض الجزء النظري للدراسة، في حين استخدمنا المنهج الإحصائي التحليلي في جمع المعلومات والبيانات بطريقة كمية ويظهر ذلك من خلال عرض مجموعة من إحصاءات الصادرات والواردات والميزان التجاري، ومؤشرات تنافسية الصادرات السلعية للجزائر وتحليلها، بالإضافة إلى رصد التطورات التي سجلتها أسعار النفط للفترة محل الدراسة 2014-2020.

الجانب النظري

2. سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

1.2 تعريف التجارة الخارجية وأهدافها الأساسية

أ. تعريف التجارة الخارجية

تعرف التجارة الخارجية بأنها" أحد فروع علم الاقتصاد التي تختص بدراسة المعاملات الاقتصادية الدولية، ممثلة في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول المختلفة فضلا عن سياسات التجارة التي تطبقها دول العالم للتأثير في حركات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول" (السريتي، 2009، صفحة 07،08).

حسب التعريف السابق فإن التجارة الخارجية هي: "مجموعة من التعاملات الاقتصادية والمالية التي تتم بين دول العالم كافة وهي أحد مظاهر العولمة الاقتصادية".

ب. الأهداف الأساسية للتجارة الخارجية

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج.
- الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لأنها السبيل الوحيد أمام الدول النامية لتضييق الفجوة بينها وبين البلدان المتقدمة.
- دراسة السياسات التجارية لتلك الدول في مجال التجارة الدولية مثل: الحماية والحرية (شقيري، 2012، صفحة 21 .(22

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2.2 تطور سياسات التجارة الخارجية في الجزائر

تبنت الجزائر منذ أوائل السبعينات سياسات تجارية مختلفة، واعتمدت تلك السياسات على نظام معقد من قيود الاستيراد والرقابة على النقد الأجنبي، إلى جانب الاعتماد على الاحتكارات العامة، وشكل تحرير التجارة المكون الأساسي لتلك الإصلاحات، حيث تم تطبيقها إثر صعوبات كبيرة في ميزان المدفوعات (زايري و دربال، 2008، صفحة 45).

أ. **مرحلة رقابة الدولة للتجارة الخارجية (1962-1969):** عرفت تجارة الجزائر الخارجية عن تخلف اقتصادها من خلال هيكلة المبادلات المرتكزة أساسا على المحروقات، ومن أجل معالجة هذه الوضعية سعت الجزائر إلى منح قاعدة متينة لاقتصادها، تجسد ذلك بإنشاء نظام مراقبة على التجارة الخارجية (عباس، 2016 2017، صفحة 64)، وقد تم فيه اعتماد ما يلي:

- **التعريفة الجمركية:** ففي سنة 1963 صدر أول أمر يتعلق بتأسيس أول تعريفة جمركية، حيث تم تحديد تعريفة 10%لسلع التجهيز والمواد الأولية، وتعريفة في حدود 5 إلى 20%للمنتجات نصف المصنعة، وتعريفة من 15 إلى 20%للمنتجات تامة الصنع(نوري و بونوة، 2018، صفحة 124)، وفي نهاية عام 1963 أنشئ الديوان الوطني للتجارة الخارجية، أما سنة 1964 تم إنشاء التجمعات المهنية للشراء (زايري و دربال، 2008، صفحة 46)، ثم في سنة 1968 تميزت بتعريفة جمركية تفضيلية حسب المناطق الجغرافية(مزراق، 2011 2012، صفحة 107)
- **نظام الحصص وتراخيص الاستيراد:** تم تحديد نظام الحصص في إطار المرسوم رقم 188/63في 16 ماي 1963المتضمن لتقييد الواردات، حيث يتم تقدير حجم الواردات السنوية من خلال تحديد الحصص الكلية من كل مجموعة من السلع المرغوب في استيرادها(نوري و بونوة، 2018، صفحة 125).
- **الرقابة على الصرف:** حيث عرفت الجزائر استقرارا في أسعار الصرف خلال هذه الفترة، هذا الاستقرار كان ضروريا بالنظر للمرحلة التي كان يعيشها الاقتصاد الوطني(طالب، 2018، صفحة 236) .

ب. **مرحلة احتكار الدولة للتجارة الخارجية (1970-1989):** مع بداية السبعينيات قامت الدولة باحتكار قطاع التجارة الخارجية بصفة كلية، وكان الهدف من الاحتكار حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية وتنمية قطاع التجارة والاقتصاد الوطني بصفة عامة، لكن هذه المرحلة شكلت عائقا كبيرا أمام نشاط القطاع الخاص، مما أدى إلى التفكير في إصلاح قطاع التجارة الخارجية عن طريق تحريرها (بن زكري بن علو و شيبان، 2019، صفحة 389) .

ت. **مرحلة تحرير الدولة للتجارة الخارجية (منذ 1990):** أظهرت الأزمة النفطية لسنة 1986عيوب الأسلوب التنموي المتبع، ففي نهاية سنة 1989 كان الاقتصاد الجزائري يتخبط في أزمة اقتصادية سببها انهيار أسعار النفط، حيث سجل الناتج المحلي الخام معدل نمو سالب قدر ب 3.1% أما عجز الميزانية بلغ 1,7%من PIB كما سجل الميزان التجاري عجزا ب 1825مليار دج، في حين بلغ حجم المديونية 25,32مليار دولار. أما فيما يخص التجارة الخارجية فتعتبر هذه المرحلة مرحلة تحرير تدريجي أو تحرير مقيد لها (بوجمعة و ملوك، 2016، صفحة 154 155) .

وقد تم في هذه المرحلة تطبيق ما يلي:

- وقعت الجزائر اتفاقيات ثنائية ومتعددة إقليمية ودولية لغرض إعطاء حرية أكثر للتبادل التجاري.
- انضمام الجزائر للمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر سنة 2004 وكذا اتفاق الجزائر مع الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 2002 (شتاتحة و عبد الحفيظي، 2015، صفحة 153) .

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- تخفيض الرسوم الجمركية إلى 60% ثم إلى 50 % سنة 1996 وفي أول جانفي 1997 تم تخفيضه إلى 45%.
- في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20مادة تم إلغائها، وبحلول جوان 1996أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية (بوجمعة و ملوك، 2016، صفحة 155) .

3. تحليل تنافسية الصادرات السلعية للجزائر للفترة 2010-2020 (مؤشري التركز والتنوع السلعي):

تمثل الصادرات محرك النمو الاقتصادي في دول العالم، وتتسابق الدول للاهتمام بتنويع هياكلها التصديرية وتحديدا غير النفطية منها لتعزيز أهميتها النسبية في الأسواق العالمية والارتقاء بتنافسية صادراتها. وبناء عليه، يهتم الجزء التالي بتتبع التطور في مؤشرات التنوع والتركز الخاصة بالجزائر على النحو التالي:

1.3 مؤشر التنوع Diversification Index:

يقيس هذا المؤشر درجة اختلاف الأهمية النسبية لصادرات السلع الرئيسية لدولة معينة في إجمالي صادراتها عن حصة الصادرات الوطنية لتلك السلع الرئيسية في الصادرات العالمية. ويتراوح هذا المؤشر بين صفر و1بحيث كلما اقترب المؤشر من صفر كلما كانت درجة تنوع الصادرات أعلى، وعندما يصل المؤشر إلى صفر يتطابق هيكل الصادرات الوطنية مع هيكل الصادرات العالمية (صندوق النقد العربي، 2019، صفحة 158)(صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 177).

2.3 مؤشر التركز Concentration Index: Hirschman-Herfindahl Index (HHI)

ويعرف بمؤشر هيرفندال – هيرشمان ويقيس مستوى التركز السوقي لحصة الدولة من الصادرات/ الواردات العالمية في سلعة أو مجموعة سلعية محددة أو تنويعها بين أكثر من سلعة ومجموعة سلعية وتتراوح قيمة مؤشر التركز بين صفر و1. تشير القيم الدنيا للمؤشر إلى درجات تركز أقل لكل من الصادرات والواردات فيما تشير القيم الأعلى إلى درجات تركز أكبر (صندوق النقد العربي، 2021، صفحة 177).

الجدول رقم (01) : تنافسية الصادرات السلعية للجزائر (مؤشري التركز والتنوع السلعي لصادرات الجزائر) للفترة(2010-2020).

السنوات	عدد السلع المصدرة	مؤشر التركز	مؤشر التنوع
2010	–	0.523	0.784
2011	98	0.538	0.720
2012	98	0.540	0.726
2013	95	0.541	0.733
2014	99	0.485	0.745
2015	91	0.490	0.782
2016	93	0.489	0.815
2017	108	0.480	0.790
2018	113	0.486	0.813
2019	116	0.470	0.820
2020	112	0.440	0.840

المصدر: - صندوق النقد العربي،التقرير الاقتصادي العربي الموحد2019، ص159.

- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021، ص 178.
- صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2022، ص 196.
- لحسن عقومة، مراد جنيدي، 2020، ص ص 540، 541.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

نلاحظ من خلال الجدول أن متوسط مؤشر تركز الصادرات الوطنية لم يتجاوز الواحد في كل سنوات الدراسة، وكان قريبا منه خاصة في السنوات 2010، 2011، 2012، و2013، أي إجمالا مرتفعة وأحسن قيمة سجلت سنة 2020 ب 0.440 والتي كانت قريبة بعض الشيء للصفر، يمكن القول أن الجزائر لا تزال تعتمد على تصدير المحروقات، أي تركزها على منتج واحد وأسواق محددة، إذا الصادرات الجزائرية تتسم بمحدودية أسواقها وتوجهها الجغرافي، وهو ما يعكس تخلف الهياكل الإنتاجية للاقتصاد الجزائري وضعف تنافسيته عالميا أو حتى عربيا ما يدل على محدودية قدرة البلد على استغلال مواردها المتاحة بشكل يجعلها تخفف من تبعية اقتصادها للمحروقات وتقلباته المتكررة، هذا الأخير الذي تستغله الكثير من الدول المتقدمة لصالحها، كذلك الأمر بالنسبة لمؤشر التنوع فعلى طول السنوات المدروسة سجلت قيما قريبة من الواحد أكبرها سجل سنة 2020 ب 0.840 وهو ما يدل على عدم التنوع الشديد للصادرات وتركزها على سلعة وحيدة.

الجانب التطبيقي

4. الأهمية الاقتصادية لقطاع النفط في الجزائر

تتوفر الجزائر على ثروات طاقوية هائلة من النفط والغاز شرع في استغلالها إبان الاستعمار الفرنسي عام 1958 (حيدوشي و وعيل، 2017، صفحة 311). وبعد قيام الدولة الجزائرية بإنشاء الشركة الوطنية "سونطراك" أصبح من حق الدولة الجزائرية أخذ51% من الشركات النفطية الفرنسية، وبالتالي حولت ممتلكات الشركات الفرنسية لصالح الشركة الوطنية "سونطراك(عبد السلام، 2014، صفحة 312) " ، وبعد الاستقلال وفي سنة 1971 تبنت السلطات الجزائرية سياسة التأميم بهدف جعل قطاع المحروقات خاضعا للدولة؛ حيث عملت على تطويره أكثر بهدف فتح مجال الاستثمار في هذا القطاع بهدف زيادة الإنتاج ورفع قدرات التصدير، هذه الوضعية لهيكلة الاقتصاد الجزائري لم تتغير منذ الاستقلال حتى يومنا هذا(حيدوشي و وعيل، 2017، صفحة 312). وتظهر مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري من خلال ما يلي:

1.3 مساهمة قطاع النفط في الناتج الداخلي الخام:

يساهم قطاع النفط في الجزائر بصفتها دولة منتجة ومصدرة للنفط بنسبة معتبرة في الناتج المحلي الإجمالي، وعلى هذا الأساس فإن التقلبات التي تطرأ على مستوى أسعار النفط في الأسواق الدولية سيكون لها أثر كبير على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول رقم (02) : نسبة مساهمة قطاع النفط في تكوين الناتج الداخلي الخام للفترة 2010- 2020

الوحدة: نسبة مئوية(%)

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020*
قطاع المحروقات	34,9	36,1	34,4	29,8	27	18,8	17,3	19,9	22,4	19,4	12.8
الفلاحة	8,5	8,1	8,8	9,9	10,3	11,6	12,2	11,9	12	12	14.4
الصناعة	5,1	4,6	4,5	4,6	4,9	5,4	5,6	5,6	5,6	5,9	6.3
بناء وأشغال عمومية	10,5	9,2	9,3	9,8	10,4	11,5	11,8	11,9	11,6	12.2	12.8
خدمات خارج الإدارات العمومية	21,6	19,7	19,9	23,1	24,3	27,2	27,6	26,2	26,2	27,5	28.5
خدمات الإدارات العمومية	13,2	16,4	16,5	15,3	15,9	17,4	17,5	16,5	14,8	15,4	17.4

*متوسط الثلاثي 1 و2 و3 لسنة 2020

المصدر:بنك الجزائر، النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر: مارس 2014 (رقم 29)، مارس2018 (رقم41)، مارس2020 (رقم49)، ديسمبر 2020 (رقم 52).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ مدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات هذا الأمر الذي بينته نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة طردية وموجبة بين التطورات التي يسجلها PIB وتطورات أسعار النفط؛ حيث نلاحظ أن نسبة مساهمة قطاع المحروقات في PIB قد سجلت حصة الأسد طول الفترة بين 2010 و2014 وقد سجلت أعلى نسبة في سنة 2011 ب: 36,1%، أين كانت أسعار النفط في ذروتها حيث وصلت إلى ما يقارب 107 دولار للبرميل سنة 2011، بعدها سجلت الأسعار هبوطا حادا ابتداء من منتصف سنة 2014 وتسارع الهبوط في 2015 إلى 49.49 دولار للبرميل، وفي 2016 تدنى إلى 40.76 دولار للبرميل، حيث انخفضت الأسعار إلى حوالي 70%، وهو الأمر الذي أثر سلبا في إجمالي الناتج المحلي.

كما نلاحظ هيمنة قطاع جديد خارج المحروقات وهو قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية، وذلك رغم تسجيل شبه تعافي لأسعار النفط في الفترة من2017 إلى 2019 ب52,51 و69,78 و64,04 دولار للبرميل على التوالي، ما يفسر بتبديل سياسة الجزائر في التخلص من الاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل وذلك في محاولة منها لتنويع مصادر الدخل وتشجيع القطاعات الأخرى.

أما بالنسبة للقطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات فيلاحظ أن قطاعي الصناعة والفلاحة تبقى مساهمتها هامشية حيث حققت أداء متواضع وبنسب ضئيلة، حيث لم تتجاوز نسبة المساهمة في إجمالي الناتج المحلي لكلا القطاعين 14% لقطاع الفلاحة و 6% لقطاع الصناعة، أي أنها كانت من المفروض أن تكون القطاعات المعول عليها للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج المحروقات.

أما كل من قطاع الخدمات خارج الإدارات العمومية وقطاع خدمات الإدارات العمومية فقد عرفت نموا مقبولا بين القطاعات الأخرى خارج المحروقات، حيث عوضت الانخفاض المسجل في أسعار النفط وذلك خلال الفترة بين 2015 إلى 2019، والتي أثرت بدورها على مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي.

إضافة إلى ذلك فقد تميزت سنة 2020 بأزمة صحية عالمية تمثلت في انتشار فيروس كورونا؛ حيث تأثر الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصاديات العالمية بسبب تداعيات الجائحة، مما أدى إلى تباطؤ وتيرة الإنتاج وتعطيل حركة التصنيع، إلا أن خصوصيته كاقتصاد ريعي من الدرجة الأولى زاد من حدة تأثره بفعل انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة لانخفاض الطلب العالمي عليه، كل هذا راجع إلى حالة تدابير الإغلاق وتقييد الحركة الاقتصادية خاصة، وبناء على هذا عرفت مداخيل قطاع المحروقات انخفاضا وصل إلى 20.6 مليار دولار مقابل 37.4 مليار دولار كانت متوقعة في قانون المالية الأولي لسنة 2020.

وبالتالي فإن مساهمة قطاع المحروقات بدرجة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي يجعله دائما عرضة للتقلبات في أسعار النفط هذا في ظل المساهمة المتواضعة للنشاطات الإنتاجية خارج المحروقات.

2.4 مساهمة قطاع النفط في تكوين احتياطات الصرف

أدت أسعار النفط دورا بارزا في توفير العملات الأجنبية للبلد خاصة في أوقات الذروة التي وصلت لها الأسعار خلال سنوات كثيرة ومتتالية، وقد سميت تلك الفترات بالبحبوحة المالية للجزائر والتي سمحت لها بتمويل جزء كبير من احتياجاتها من الواردات.

الجدول رقم (03): إجمالي احتياطي الصرف مطروحا منها الذهب في الجزائر للفترة بين 2010 – 2020

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	احتياطي الصرف خارج الذهب	سعر البترول (دولار للبرميل)
2010	162.2	77,38
2011	182.8	107,46
2012	191.3	109,45
2013	194.7	105,87
2014	179.6	96,29
2015	144,6	49,49
2016	114,4	40,76
2017	97,6	52,51
2018	80.2	69,78
2019	63.3	64,04
2020	48.8	41,47

المصادر: - بنك الجزائر، التقارير السنوية لبنك الجزائر: 2010، 2015، 2016، 2017.

- بيانات البنك الدولي، (1960- 2020)، على الموقع الإلكتروني:

https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.XGLD.CD?locations=DZ&view=chart(10/12/2021)

تمثل صادرات الجزائر من قطاع المحروقات ما نسبته 97% من إجمالي الصادرات، بينما بقيت نسبة الصادرات خارج المحروقات تدور في حدود 3%، ما يجعل اقتصادها حساسا اتجاه أي تغير في أسعار النفط وهو الأمر الذي انعكس على احتياطي الصرف، وبالتالي من خلال الجدول رقم (03) فقد سجلت احتياطات الصرف تغيرات واضحة وتقلبات يمكن إيجازها في مرحلتين:

مرحلة الارتفاع بين 2010–2014: أين وصلت الاحتياطات إلى قيمة اعتبرت هي الأكبر منذ سنة 1960 أي منذ الاستقلال والتي سجلت سنة 2013 بما قيمته 194 مليار دولار والتي اعتبرت نقطة الذروة، وهي النتيجة التي سببها وصول أسعار النفط أيضا إلى ذروتها حوالي 110 و106 دولار للبرميل سنتي 2012 و2013 على التوالي أين كانت الجزائر تعيش استقرارا اقتصاديا واجتماعيا، حيث كان بإمكان احتياطي الصرف في تلك الفترة تغطية واردات البلاد لمدة ثلاث سنوات كاملة، لكن ومع أزمة أسعار النفط مع منتصف سنة 2014 أين انخفضت الأسعار بشكل حاد وقد سجلت الاحتياطات هي الأخرى في نهاية السنة انخفاضا بنسبة 7.7%.

المرحلة الثانية بين 2015 – 2020: يلاحظ تذبذب وتآكل واضح في احتياطات الصرف من 179.6 مليار دولار سنة 2014 إلى ما يقارب 50 مليار دولار سنة 2020 والسبب في هذا الانهيار دائما تقلبات أسعار النفط أي أن استمرار انخفاض أسعار البترول أدى بالتأثير السلبي على حجم الاحتياطات الرسمية للدولة وذلك من خلال أزمتين أزمة سنة 2014 بفعل اختلال العرض والطلب والأزمة الثانية صحية بسبب فيروس كورونا والتي بدأت منذ فيفري 2020، وبالتالي انخفاض الصادرات وتراجع مداخيلها منها بالعملة الصعبة وهي الدولار الأمريكي، أي أن هناك علاقة مباشرة بين احتياطات الصرف وأسعار النفط.

3.4 مساهمة قطاع النفط في تمويل الميزانية العامة للدولة

تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات (بن قسمي و فرحاني، 2015، صفحة 07)، هذه الاستثمارات التي تساهم في تكوين الإيرادات العامة للدولة، وهو ما يمكن ترجمته من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (04): مساهمة الجباية البترولية في الإيرادات العامة للفترة 2010-2020

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الوحدة: مليار دج

السنوات	سعر البترول/ دولار للبرميل	الجباية البترولية العائدة للميزانية	إجمالي إيرادات الميزانية	النسبة من إجمالي إيرادات الميزانية (%)
2010	77,38	1501,700	2923,400	51,4
2011	107,46	1529,400	3198,400	47,8
2012	109,45	1519,040	3469,080	43,8
2013	105,87	1615,900	3820,000	42,3
2014	96,29	1577,730	4218,180	37,4
2015	49,49	1722,940	4684,650	36,8
2016	40,76	1682,550	4747,430	35,5
2017	52,51	2200,120	5635,514	39
2018	69,78	2349,694	6424,490	36,5
2019	64,04	2714,470	6507,908	41,7
*2020	41,47	1853,000	6289,723	35

المصادر: - الجريدة الرسمية الجزائرية، قوانين المالية التكميلية للسنوات: (2010، جويلية 2011، فيفري 2012، جويلية 2018).

- الجريدة الرسمية الجزائرية، قوانين المالية للسنوات: (2012-2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2018 –2019).

- منظمة أوابك، التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة أوابك للسنوات: (2017، 2018، 2019).

- منظمة أوابك، النشرية الشهرية لمنظمة أوابك (ديسمبر 2020).

- OPECoïlPriceannuel1960-2020، الموقع الإلكتروني: https://www.statista.com

- *المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، العدد:17-01-2021، الموقع الإلكتروني:https://www.entv.dz

من خلال الجدول رقم (04) يمكن تقسيم تطور أسعار البترول وانعكاساتها على الجباية البترولية إلى مرحلتين كالتالي:

المرحلة الأولى 2010– 2014:يلاحظ أن الأسعار سنة 2010 قد سجلت سعرا منخفضا مقارنة بما سبق أي قبل الأزمة المالية العالمية نهاية سنة 2008 والتي استمر تأثيرها إلى سنة 2010، حيث بلغ سعر النفط حينها 62.4 دولار للبرميل لسنة 2009 و77.4 دولار للبرميل في 2010، وهو ما أثر في صادرات الجزائر من المحروقات ومنه على مداخيلها من الجباية البترولية، لتعود أسعار النفط مرة أخرى للتعافي طوال الفترة 2011–2014، ومع هذا التعافي في الأسعار شهدت الصادرات النفطية ارتفاعا كبيرا، وهو الأمر الذي انعكس بدوره على مداخيل الجباية البترولية، واستمر هذا الارتفاع إلى غاية منتصف سنة 2014 أين بدأت أسعار النفط في الانخفاض بشكل مفاجئ ما قابلها انخفاض في قيمة المداخيل البترولية وهو ما تظهره أرقام الجدول رقم (04).

المرحلة الثانية 2015– 2020: عرفت هذه الفترة تذبذبا في أسعار النفط والذي بدأ مع النصف الثاني من سنة 2014 والذي أفقدها نحو 45% من قيمتها بين جوان 2014 وديسمبر من نفس السنة ليستمر الانخفاض خلال سنتي 2015 و 2016بنسبة انخفاض قدرت ب 17.6%، الأمر الذي أثر عل مداخيل الجباية البترولية، لتدخل سنة 2017 بتحسن طفيف في الأسعار مما أدى لارتفاع في المداخيل البترولية بنسبة زيادة قدرت ب30%، واستمر هذا التحسن لسنتي 2018 و2019 بزيادة قدرت ب 15.5%،إلا أن سنة 2020 بالنسبة للجزائر كانت مميزة؛ حيث شهدت أزمة مرتبطة بانتشار فيروس كورونا وتبعاتها الاقتصادية محليا ودوليا، وهي ما رافقها انهيار في أسعار النفط في الأسواق الدولية بشكل خنق الاقتصاد فقد سجلت أسعار النفط انخفاضا بنسبة 35% حسب منظمة أوبك ما رافقه انخفاض في الجباية البترولية إلى 1853 مليار دج سنة 2020 بانخفاض قدره 32%، وتحت ضغط الأزمة اضطرت الحكومة لتقليص الإنفاق الحكومي 50% بعد انهيار أسعار الخام لأدنى

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

مستوى منذ 22 عاما. وبهذا دخلت ميزانية الدولة سنة 2021 بعجز فاق 22 مليار دج، مما يفسر تواصل الارتباط القوي للاقتصاد الجزائري بقطاع النفط ومدى مساهمة هذا الأخير في تكوين إيرادات الميزانية.

5. تحليل تطورات التجارة الخارجية في الجزائر في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 2014– 2020

نظرا للأهمية الكبيرة التي يكتسيها قطاع المحروقات ضمن هيكل الصادرات الجزائرية فإنه أي تغير يطرأ على أسعار النفط يرجع بالسلب أو بالإيجاب على قيمة صادراتها هذه الأخيرة التي تغطى بواسطتها الواردات الجزائرية؛حيث عرفت أسعار النفط خلال الخمس سنوات الأخيرة انخفاضا كبيرا ومفاجئا بدأ منذ منتصف 2014 بفعل مجموعة أسباب تراكمت وجعلت الأسعار في أدنى مستوى لها ما أثر على قيمة الصادرات الجزائرية ومداخيلها ومنه على ميزانها التجاري بالسلب.

1.5 قراءة في الأزمة النفطية لسنة 2014 وأهم أسبابها

عرفت أسواق النفط العالمية تقهقرا في أسعار البترول في النصف الثاني من سنة 2014 بعد أن وصلت الأسعار إلى مستويات منخفضة، حيث انخفض سعر برميل النفط من 110دولارا في جوان 2014 إلى 60 دولار للبرميل في ديسمبر 2014، وواصل انهياره ليصل إلى ما دون 50 دولار في جانفي 2015، فاشتدت المخاوف من أزمة يرجعها الخبراء إلى تخمة المعروض العالمي، إضافة إلى تراجع حصة منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) مع ظهور منتجات بديلة للنفط، وفي ظل استمرار انهيار أسعار البترول شهدت صناعة النفط حالة من الركود أدت إلى التخوف من المخاطر التي يمكن أن تهز الاقتصاد الوطني سواء على الوضع الاقتصادي أو الاجتماعي في الجزائر (شطيبي محمود، 2015، صفحة 05). وهناك عدد من العوامل التي أثرت على أسواق النفط العالمية وأدت لهذا التدهور السريع في أسعار النفط وهي:

أ. **صعود الولايات المتحدة كمصدر للبترول:** بين عامي 2012 و2015 الشيء الذي زاد المعروض العالمي من سلعة النفط.

ب. **زيادة الإنتاج في كل من العراق والبرازيل:** بين 2014 و2015 أصبح العراق البلد الثاني على مستوى العالم الذي زاد في إنتاج البترول، والبرازيل التي زادت من إنتاجها للنفط بين عامي 2013 و2015 من 2.6 إلى 3ملايين برميل يوميا.

ت. **عودة إيران إلى تصدير النفط:** بعد توقيع الاتفاق النووي بين إيران ومجموعة "5+1" تم رفع العقوبات الدولية على إيران، وقد بلغ الإنتاج الإيراني للنفط الخام نحو ثلاثة ملايين برميل يوميا.

ث. **الأزمة في الصين:** تراجع الطلب على النفط من طرف الصين، حيث شهدت أزمة اقتصادية وتراجعت قوتها التنافسية المعتادة في الأسواق الدولية (بك و أبو معيلق، https://p.dw.com/p/1I0gU، 2016، صفحة 01،02)

ج. **ارتفاع قيمة الدولار:** مع ارتفاع قيمة الدولار يتحول النفط إلى منتج مرتفع التكلفة بالنسبة للدول الأخرى خارج الو.م.أ، وهو ما يقلل الطلب العالمي عليه(عبد القادر، دراعو، و بولصباع، 2020، صفحة 11).

ح. **أهداف الأوبك:** حيث تم تقديم خصومات للبلدان الآسيوية المستوردة للنفط في الربع الثالث من سنة 2014 من طرف بعض أعضاء أوبك، ومنه زاد العرض عن الطلب وفي سبتمبر انزلقت الأسعار على نحو أكبر، وما زاد من حدة الأزمة امتناع السعودية عن التخلي عن حصتها في السوق وتقليل الإنتاج مما أدى إلى تهاوي الأسعار.

خ. **أسباب سياسية:** حيث تم تفسيره بوجود اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، ما يؤثر سلبا على روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من الانخفاض، ففي روسيا مثلا أثر انخفاض

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

أسعار النفط على الاقتصاد الروسي بالتراجع بما نسبته 4,8% سنة 2015 (العقون و ميخاليف، 2019، صفحة 128).

الجدول رقم (05): تطورات أسعار النفط للفترة 2013 - 2020

الوحدة: دولار أمريكي/ للبرميل

السنوات	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
سعر النفط	105,87	96,29	49,49	40,76	52,51	69,78	64,04	41,47

المصدر: OPEC oïl Priceannuel 1960-2020، الموقع الالكتروني: https://www.statista.com

حيث وحسب الأرقام التي سجلتها أسعار النفط في الفترة من 2013 إلى 2020 فقد شهدت انهيارا حادا، من 105.87 دولار للبرميل سنة 2013 إلى 41.47 دولار للبرميل سنة 2020 بفعل الأسباب سابقة الذكر مجتمعة، بالإضافة إلى الأزمة الصحية الأخيرة بانتشار فيروس كورانا المستجد والتي زادت من حدة الأزمة النفطية بفعل عدم وجود مبادلات تجارية بين دول العالم. والشكل التالي يوضح أكثر انهيار الأسعار في الفترة المذكورة:

الشكل رقم (01): تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2013 - 2020

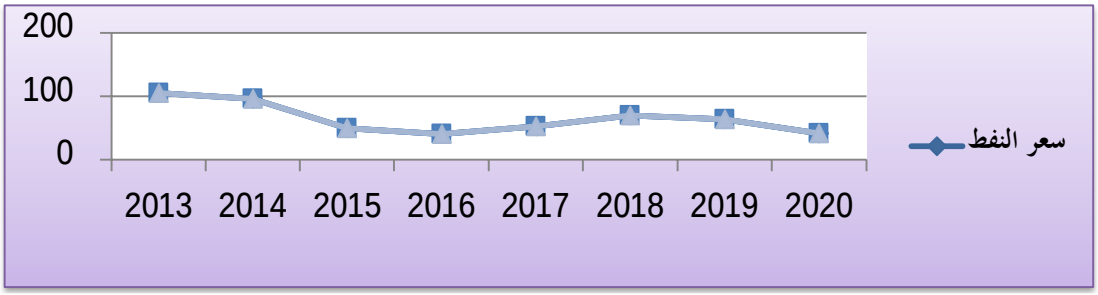

المصدر: من إعداد الباحثين بناء على معطيات الجدول رقم (05).

2.5 أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2014-2020

تعتبر التقلبات الحاصلة في قطاع التجارة الخارجية محصلة للتغيرات في أسعار النفط على مستوى الأسواق الدولية، هذا في ظل استمرار هيمنة النفط على الهيكل السلعي للصادرات الجزائرية وهو ما أثر بالسلب على ميزانها التجاري وجعله في حالة عجز شبه دائم.

أ. أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2014-2020

يتسم هيكل الصادرات الجزائرية بالتركز السلعي وعدم التنوع في منتجاته الموجهة للتصدير والاعتماد على سلعة وحيدة هي النفط، هذه الهيكلة جعلت الاقتصاد الوطني حساسا اتجاه أي تغيرات سلبية تحدث في أسعار النفط العالمية، فخلال السنوات الستة الماضية وابتداء من منتصف سنة 2014 شهدت الأسعار هبوطا حادا أثرت بشكل ملحوظ على الاقتصاد الوطني بشكل عام وعلى التجارة الخارجية خاصة، والجدول الموالي يبين انعكاسات التقلبات في أسعار النفط على الصادرات في الجزائر وذلك خلال الفترة 2014 -2020.

الجدول رقم (06): الصادرات الجزائرية في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 2014-2020

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	أسعار النفط	صادرات المحروقات	الصادرات خارج. م	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	المجموع
2014	96,29	58362	2810	323	110	2350	2	15	10	61172
2015	49,49	33081	2057	239	105	1685	-	17	11	35138
2016	40,76	27917	1781	327	84	1299	-	53	18	29698
2017	52,51	33202	1367	350	73	845	-	78	20	34569
2018	69,78	38897	2216	373	93	1626	-	90	33	41113
2019	64,04	33243	2580	407	96	1957	0 ,25	83	36	35823
2020	41,47	21541	2256	443	72	1611	0,32	91	39	23797

المصادر: - بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر**، مارس 2018 (رقم 41)، جوان 2019 (رقم 46)، مارس 2020 (رقم 49).

OPEC oïl Priceannuel 1960-2020-، الموقع الالكتروني.https://www.statista.com

- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، **تقرير سنة 2020**،ص:52.

من خلال بيانات الجدول يتبين أنه خلال الفترة 2014-2020 شهدت تقلبات في أسعار النفط وهو ما تبعه نفس التقلبات في مجموع الصادرات، أي أنها تتبع نفس المنحى مع سعر النفط ارتفاعا وانخفاضا؛ حيث تشير بيانات الجدول أن سنة 2014 مثلت حصة الأسد في إجمالي الصادرات سواء من المحروقات أو خارج المحروقات، لكن عموما تبقى صادرات المحروقات تمثل النسبة الأكبر طول فترة الدراسة (96% في المتوسط)، أين وصلت أسعار النفط في جوان 2014 إلى حوالي 110 دولار للبرميل لكن بفعل أزمة انخفاض أسعار النفط وصل سعر برميل النفط في ديسمبر 2014 إلى 60 دولار للبرميل أما السعر السنوي فقد سجل ب96.29 دولار للبرميل، ليواصل انخفاضه في 2015 و2016 وهو الأمر الذي أثر في المقابل على الصادرات إجمالا بانخفاض ما يقارب 43% سنة 2015 و15.5% سنة 2016، في حين سجلت سنتي 2017 و2018 تحسنا في إجمالي الصادرات بفعل تحسن طفيف في سعر النفط، أما سنة 2019 شهدت انخفاضا في قيمة الصادرات بنسبة 14.2% وهذا بسبب انخفاض طفيف في أسعار النفط، لتواصل الصادرات الجزائرية تراجعها خلال سنة 2020 بنسبة 33% ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاض صادرات المحروقات بنسبة 35,2%، حيث شكلت المحروقات الجزء الأهم من الصادرات خلال هذه الفترة بنسبة بلغت 90.52% من القيمة الإجمالية، في حين أن الصادرات خارج المحروقات تبقى دائما هامشية حيث مثلت خلال هذه السنة ما نسبته 9.48% فقط من القيمة الإجمالية للصادرات وهو ما يعادل 2.26 مليار دولار مسجلة بذلك انخفاضا نسبته 12.6%، ومن وراء هذا التراجع فإن عجز الميزان التجاري تعمق ليستقر عند مبلغ 10.6 مليار دولار خلال سنة 2020 بعد أن كان 6.11 مليارات دولار سنة 2019، في حين أن معدل تغطية الواردات بالصادرات لسنة 2020 قد بلغ 69,19% مقارنة بمعدل 85,43% لسنة 2019، وكان سبب هذا الهبوط الأخير للصادرات تراجع في أسعار النفط في الأسواق العالمية بسبب انكماش الطلب نتيجة القيود في مواجهة فيروس كورونا منذ فيفري 2020، وعليه فإن الجزائر تعرضت ولا زالت تتعرض لضغط مالي من وراء الجائحة وفي مسعى لتجاوز هذا العجز التجاري الناتج عن تدني أسعار النفط تحولت الحكومة لتبني مجموعة من السياسات والتي من شأنها تخفيف العبء على الميزانية في نظرها والتي تبقى سياسات وقتية من جهة ومن جهة أخرى أرهقت المواطن مثل: زيادات الأسعار الناتجة عن تدني القدرة الشرائية من وراء تخفيض قيمة الدينار كل مرة، بالإضافة إلى ترشيد الإنفاق

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

العام من الأهم ثم المهم من النفقات أي التخلي عن الإنفاق في مجالات حساسة مثل تجميد المشاريع سواء من السكنات الاجتماعية أو البنية التحتية والتي كانت من شأنها أن تخلق نوعا من الاستقرار الاجتماعي...الخ من التدابير.

أما بالنسبة للمنتجات الرئيسية المصدرة خارج المحروقات فقد تجلت في وحدة المنتجات نصف المصنعة في المرتبة الأولى، وتأتي وحدة المواد الغذائية في المرتبة الثانية متبوعة بوحدة المواد الأولية ثم وحدة التجهيزات الصناعية وأخيرا وحدتي السلع الاستهلاكية والتجهيزات الفلاحية، وما يمكن ملاحظته هو أن الصادرات خارج المحروقات يأخذ عليها أن مساهمتها ضعيفة جدا وهامشية تكاد تنعدم لا تؤدي دورها في تنويع قاعدة مصادر الدخل، وبالتالي يمكن القول أن هيكل الصادرات الجزائرية يبقى بعيدا عن مفهوم التنويع الاقتصادي.

ب. أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية خلال الفترة 2014– 2020

يمكن متابعة أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات الجزائرية من خلال متابعة بيانات الجدول الموالي:

الجدول رقم (07): الواردات الجزائرية في ظل تقلبات أسعار النفط للفترة 2014-2020

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	أسعار النفط	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	مواد نصف مصنعة	تجهيزات فلاحية	تجهيزات صناعية	سلع استهلاكية	واردات أخرى	مجموع الواردات
2014	96,29	2851	11005	1884	12740	657	18906	10287	–	58330
2015	49,49	2352	9329	1508	11512	579	16593	9773	–	51646
2016	40,76	1292	8224	1559	11482	501	15394	8275	–	46727
2017	52,51	1899	8069	1456	10483	585	13368	8129	4991	48980
2018	69,78	977	8199	1814	10468	537	12824	9312	4443	48573
2019	64,04	1436	8072	2012	10298	458	13202	6456	–	41934
2020	41,47	915	8095	2299	7968	206	9158	5751	–	34391

المصادر: - بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر**،مارس 2018 (رقم41)، جوان 2019 (رقم46)، مارس 2020 (رقم49).

https://www.statista.com: الموقع الالكتروني OPEC oïl Priceannuel 1960-2020-

- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، **تقرير سنة 2020**، ص:52.

نلاحظ من خلال الجدول رقم (07) أن الواردات الجزائرية شهدت انخفاضا محسوسا من سنة لأخرى طول فترة الدراسة، وهذا راجع إلى التقلبات التي شهدتها أسعار النفط منذ منتصف 2014 بفعل انخفاض الطلب على النفط وزيادة العرض، أي تأثر الواردات بتقلبات أسعار النفط بشكل مباشر بصفتها تمول بواسطة ما يتأتى من عوائد نفطية.

وقد سجلت سنة 2014 أعلى قيمة للواردات أين كان سعر النفط في أعلى مستوياته في النصف الأول من السنة، لتبدأ الواردات في الانخفاض سنة 2015 إلى 51646 مليون دولار وتواصل الهبوط سنة 2016 لتصل 46727 مليون دولار بفعل انخفاض أسعار النفط، في حين سجلت سنوات 2017 و2018 و2019 تحسنا طفيفا في سعر النفط أما الواردات لم تسجل تحسنا كبيرا بقيت تقريبا في نفس المستوى مما يفسر بإتباع الدولة مجموعة من السياسات أهمها سياسة التقشف وخفض الإنفاق، والتي تمثلت بالدرجة الأولى في منع العديد من المنتجات من الاستيراد لخفض فاتورة الاستيراد من خلال نظام الحصص،وذلك محاولة منها لتشجيع الإنتاج وتحسين تنافسية المنتجات المحلية، وأيضا تعزيز الإيرادات المالية المحصلة من عمليات استيراد بعض المنتجات الكمالية. أما سنة 2020 فقد واصلت الواردات انخفاضها بنسبة وصلت إلى 18% بقيمة 34391 مليون دولار مقارنة بسنة

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

2019 بفعل تراجع أسعار النفط بسبب انكماش الطلب المنجر عن إجراءات الإغلاق الاقتصادي جراء انتشار فيروس كورونا.وعلى الرغم من انخفاض الواردات المسجل خلال هذه الفترة والذي قدر ب 7.54 مليار دولار فإن عجز الميزان التجاري تعمق بمبلغ 4.48 مليار دولار، ويفسر ذلك بتراجع صادرات المحروقات (11.7 مليار دولار) وكذا صادرات المنتجات نصف المصنعة (346 مليون دولار)، أما فيما يخص تحليل هيكل الواردات فقد خص هذا الانخفاض المعتبر في الواردات جميع مجموعات السلع:

- **بالنسبة لواردات التجهيزات الصناعية:** تحتل المرتبة الأولى في إجمالي الواردات فقد تراجعت بحصة نسبية قدرها 51.56% أي بفرق قيمته 9748 مليون دولار بين سنتي 2014 و2020، ويرجع هذا الانخفاض أساسا إلى تقلص كل من الواردات من المحركات النفاثة العنيفة والمحركات المروحية التوربينية والواردات من مركبات الأشخاص والبضائع (بنك الجزائر، 2017، صفحة 51) .
- **بالنسبة للواردات من المواد نصف مصنعة:** احتلت المرتبة الثانية حيث بلغت حصتها النسبية لسنة 2014(21.8% من إجمالي الواردات) إلا أنها تراجعت وراء أزمة انخفاض أسعار النفط الأولى سنة 2014 وتواصل التراجع لتصل سنة 2020 إلى 7968 مليون دولار جراء الأزمة الصحية (انتشار فيروس كورونا) وانخفاض الأسعار مرة أخرى بفعل إجراءات الغلق العالمي.
- **بالنسبة للواردات من المواد الغذائية:** احتلت المرتبة الثالثة فقد بلغت حصتها النسبية(18.8% من إجمالي الواردات) في حين تراجعت إلى 8095 مليون دولار سنة 2020 أي بانخفاض نسبته 26.4%، بسبب انخفاض أسعار النفط(من خلال أزمتين تميزت بها الفترة محل الدراسة الأولى سنة 2014 بفعل اختلال العرض الطلب والثانية سنة 2020 بفعل فيروس كورونا وقيوده)، وباعتبار أن الصادرات من المحروقات تعتبر مصدر تغطية الواردات فإن هذا أثر بشكل كبير على جميع أنواع الواردات، أما من حيث تركيبة هذه الوحدة فقد تضمنت كل من : منتجات الحبوب، الحليب ومنتجات صناعة الحليب، السكر ومصنوعات سكرية وبقايا ونفايات الصناعات الغذائية، خضر ونباتات، حيوانات حية، بن وشاي وتوابل .
- **وحدة السلع الاستهلاكية:** جاءت في المرتبة الرابعة وبقيم متقاربة مع وحدة المواد الغذائية والتي سجلت هي الأخرى انخفاضا على طول فترة الدراسة، لتأتي وحدة المواد الأولية في المرتبة الخامسة تليها وحدة الطاقة ثم التجهيزات الفلاحية بقيم ضئيلة نسبيا. وما يأخذ على التركيبة العامة للواردات هو أن هناك تبعية إزاءها وخاصة منها الغذائية.

ت. أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2011-2020

عرف الميزان التجاري عدة تغيرات كان سببها في كل مرة تقلب سعر النفط حيث تمثل المحروقات الأساس في مجموع الصادرات بنسبة وصلت في المتوسط إلى 96%، ويمكن متابعة تطور من خلال الجدول الموالي.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

الجدول رقم (08) : تطورات رصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة 2011–2020

السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليون دولار أمريكي)
2011	25961
2012	20167
2013	9880
2014	2842
2015	-16508
2016	-17029
2017	-14411
2018	-7460
2019	-6111
2020	-10594

المصدر: -بنك الجزائر، **النشرات الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر**، مارس 2018 (رقم 41)، جوان 2019 (رقم46)، مارس 2020 (رقم49).

- وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك، **تقرير سنة 2020**، ص:52.

من خلال الجدول نلاحظ أن رصيد الميزان التجاري قد شهد تقلبات مستمرة بين الصعود والنزول من الفائض إلى العجز حيث نلاحظ أن أعلى قيمة (فائض) له سجلت سنة 2011 أين كانت أسعار النفط في أعلى مستوياتها (حوالي 110 دولار للبرميل)، بينما سجل أدنى فائض ب 2842 مليون دولار سنة 2014 بانخفاض ما نسبته 89% بسبب انهيار حاد في أسعار النفط منذ منتصف 2014، هذا الأخير الذي تسبب في تقلب حصيلة الصادرات والواردات، ومنذ سنة 2015 وهو يسجل عجزا متتاليا كان أكبرها سنة 2016 ب (-17029) مليون دولار وقد انخفض هذا العجز بين 2017 و2019 إلى أن وصل إلى -6111 مليون دولار سنة 2019 بسبب تحسن طفيف في أسعار النفط بينما رجع للارتفاع سنة 2020 ليستقر عند -10594 مليون دولار بسبب أزمة ثانية وهي أزمة صحية عالمية (انتشار فيروس كورونا عبر العالم) ما تسبب في إغلاق كلي للاقتصاد العالمي ما سبب انهيار شديد في أسعار النفط بسبب عدم وجود تبادلات تجارية بين الدول.

بشكل عام فقد عرف الميزان التجاري عدة تغيرات كان سببها في كل مرة تقلب سعر النفط حيث تمثل المحروقات الأساس في مجموع الصادرات بنسبة وصلت في المتوسط إلى 96% وهو ما يبين وضعية الاقتصاد الجزائري المبني بصفة كلية على عائدات الريع النفطي، والشكل الموالي يوضح هذه التغيرات.

الشكل رقم(02): رصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2011-2020)

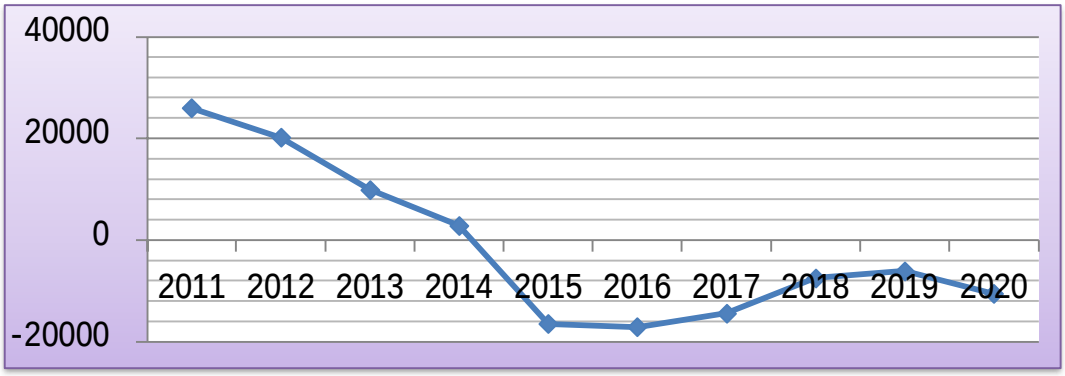

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الجدول رقم (08).

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

من خلال الشكل يتضح جليا أن الاتجاه العام لتغيرات رصيد الميزان التجاري هي في انخفاض مستمر مقارنة بسنة 2014.

6. خاتمة:

تعتمد الجزائر على الصادرات من المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين إيراداتها منذ الاستقلال ولم تتغير هذه الهيكلة للاقتصاد الجزائري لحد الساعة، هذا الارتباط القوي بقطاع النفط جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية لمختلف الأزمات النفطية العالمية.

وأزمة النفط لسنة 2014 كانت من أبرز التقلبات التي شهدها هذا القرن تلتها الأزمة الصحية الأخيرة لسنة 2020 والتي مست بالدرجة الأولى أسعار النفط في الأسواق الدولية، والتي أثرت بدورها على الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر، ومن بين أهم التأثيرات التي مست الاقتصاد الجزائري تلك المتعلقة بالتأثير على صادراتها ووارداتها، وقد قدمت هذه الدراسة لكشف واقع التجارة الخارجية الجزائرية في ظل هذه التقلبات المتكررة لأسعار النفط، ونظرا لديمومة تبعية اقتصاد الجزائر إلى قطاع المحروقات يبقى المتضرر الأكبر من هذه التقلبات كله هو الاقتصاد الجزائري كونه يبقى بعيدا عن الإنتاج والتنافسية في الأسواق العالمية، وهو ما يعتبر نقطة ضعف بالنسبة للاقتصاد، ويجعله عرضة للصدمات الخارجية خاصة في الميزان التجاري والذي مازال يتعرض لحد الساعة لعجوز متتالية سببها دائما انخفاض سعر النفط، وهو الأمر الذي يبين عدم وجود سياسة تجارية فعالة، مما يتطلب تحرك من السلطات المسؤولة للاهتمام بالبحث عن مصادر أخرى لإيراداتها والبدء في تدعيم هذه البدائل وتطبيقها على أرض الواقع لجعل اقتصادها فعالا اتجاه الأزمات النفطية.

✍ نتائج اختبار الفرضيات:

- يفسر انخفاض أسعار النفط خلال سنة 2014 بعدة عوامل مختلفة منها ما هو اقتصادي: والذي تمثل في تخمة المعروض العالمي (زيادة العرض عن الطلب) بالإضافة إلى ظهور منتجات بديلة للنفط أو بالأحرى صديقة للبيئة، ومنها ما هو سياسي: أي أن هناك صدامات بين بعض الدول وخاصة القوى الكبرى اقتصاديا ورغبة منها في التأثير على بعضها من خلال سعر النفط، حيث كان هناك اتفاق بين الولايات المتحدة الأمريكية والسعودية من أجل خفض أسعار النفط والغاز، ما يؤثر سلبا على كل من روسيا وإيران على اعتبارهما من أكثر المتضررين من الانخفاض.
- إن وضعية التجارة الخارجية الجزائرية بشقيها من صادرات وواردات وميزانها التجاري خلال الفترة المذكورة مرهونة بحالة أسعار النفط حيث أن هناك علاقة إيجابية وقوية وعلاقة طردية بين التقلبات في أسعار النفط وبين تغيرات التجارة الخارجية فكلما ارتفعت أسعار البترول ارتفعت الصادرات من المحروقات مما ينعكس بالإيجاب على العائدات النفطية ومنه القدرة على تغطية الواردات وزيادتها.

النتائج: توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن إدراجها في عدة نقاط كالتالي:

- ✓ بالرغم من الإصلاحات التي عرفتها التجارة الخارجية الجزائرية في سبيل الخروج من التبعية المفرطة للنفط، يبقى النفط يشكل نحو 97% من إجمالي الصادرات الجزائرية في جميع سنوات فترة الدراسة، أما الصادرات خارج المحروقات فهي تبقى هامشية ولا تمثل سوى نسبة ضئيلة من إجمالي الصادرات.
- ✓ مع استمرار انتهاج سياسة كبح الواردات من خلال نظام الحصص وتراخيص الاستيراد إلا أنها ما زالت مرتفعة، وما يتم تصديره من النفط تغطى به الواردات، وهذا راجع لغياب سياسة إنتاجية صناعية واضحة بما يغطي السوق المحلي والقدرة على التصدير.
- ✓ أهمية قطاع النفط في الاقتصاد الجزائري كان واضحا، وهو ما تمت ترجمته من خلال المؤشرات المدروسة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- ✓ الهيكل السلعي للصادرات خلال فترة الدراسة يؤكد استمرار التبعية النفطية للاقتصاد الجزائري وعدم وجود تنويع اقتصادي.
- ✓ بالنسبة للواردات الجزائرية فقد تميزت بالانخفاض بداية من أزمة 2014 إضافة إلى الأزمة الصحية لسنة 2020، وهو ما يعني استمرار التبعية للخارج من جهة وارتباطها بتقلبات سعر النفط من جهة أخرى.
- ✓ عدم وجود إرادة سياسية من قبل المسؤولين وغياب تام للرغبة في انتهاج سياسة تجارية فعالة ورشيدة تجعل من الاقتصاد الجزائري اقتصادا تنافسيا على المستوى الدولي.

الاقتراحات: من خلال النتائج السابقة تم طرح مجموعة من الاقتراحات يمكن ذكرها في النقاط التالية:

- ✓ يجب تحويل الاهتمام من طرف السلطات الجزائرية للبحث عن بدائل للنفط ومحاولة تنمية القطاعات غير النفطية وغير المستغلة في البلاد، وخلق نموذج اقتصادي مبني على الإنتاج للدخول بالإنتاج المحلي في المنافسة في الأسواق الدولية، مثل قطاع الفلاحة للوصول على الأقل لتلبية احتياجات البلد وتقليل الاستيراد خاصة في مجال المواد الغذائية ومنه ضمان الأمن الغذائي مستقبلا، بتكثيف عمليات الزراعة الجبلية شمالا والمناطق الصحراوية جنوبا، ومنه خلق صناعة محلية للمنتجات الفلاحية والزراعية لتغطية الاحتياجات المحلية في مرحلة أولى والذهاب للتصدير في مرحلة ثانية، ومنه تغيير معطيات الميزان التجاري الحالي التي تبرز تبعية الاقتصاد الوطني بشكل شبه مطلق للمحروقات.
- ✓ بناء قاعدة صناعية قوية كخطوة مهمة للتخلص من التبعية للخارج خاصة في مجال المواد الأولية وتعويض جزء كبير من الاستيراد بالاعتماد على المواد المحلية ومنه تقليل فاتورة الواردات وتقليل استنزاف العملة الصعبة والمحافظة على مستوى احتياطي الصرف بما يوفر حماية للاقتصاد الوطني من الأزمات.
- ✓ العمل على خلق بيئة استثمارية تسودها الثقة بين المستثمر ومؤسسات الدولة، ووضع خطة للنهوض بالاقتصاد ورفع جاذبيته أمام المستثمر المحلي والأجنبي، ولتحقيق ذلك يجب أولا تحسين مناخ الأعمال بالجزائر من خلال إعداد قوانين جديدة للاستثمار وتقليل الإجراءات الإدارية بهدف تعزيز القطاعات غير المتصلة بقطاع الطاقة، بالإضافة إلى تشجيع إقامة الشراكات بين القطاع العام والخاص لتنفيذ المشاريع الكبرى.
- ✓ يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة حتمية للجزائر لتجنب الصدمات النفطية المتكررة والخروج من دائرة الاعتماد الكامل على قطاع المحروقات، وذلك من خلال حلول تكون جذرية وتدريجية والعمل على تطبيقها على أرض الواقع كتوجيه الاهتمام إلى قطاعات كان ينبغي أن تشكل قاطرة النمو في الجزائر مثل: المناجم والزراعة الصحراوية والصناعة الصيدلانية والطاقات المتجددة والمؤسسات الناشئة والمصغرة في مجال الخدمات التكنولوجية والصناعات الصغيرة والمتوسطة.

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

7. قائمة المراجع:

- **المؤلفات:**

– السريتي، محمد أحمد، (2009)، اقتصاديات التجارة الخارجية، الاسكندرية، مصر، مؤسسة رؤيا للطباعة والنشر والتوزيع.

– شقيري، موسى نوري، (2012)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، عمان، الأردن، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

- **الأطروحات:**

– عباس، كريمة، (2016-2017)، واقع تأمين التجارة الخارجية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة قسنطينة، الجزائر.

– مزراق، عثمان، (2011-2012). أثر الحواجز غير التعريفية على تحرير التجارة الخارجية- حالة الجزائر-، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر.

- **المقالات:**

– عقومة، لحسن ، وجنيدي، مراد، (31 /2020/12)، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، 08 (02)، 526-545؛

- بن زكري بن علو، مديحة ، وشيبان، نصيرة، (سبتمبر2019). دور إعادة تأطير وإصلاح قطاع التجارة الخارجية في تنمية الاقتصاد الوطني الجزائري "التجارة الخارجية من التقييد إلى التحرير". مجلة العلوم القانونية والاجتماعية ، 04 (03)، 382-392؛

- نوري، منير،وبونوة، سمية، (2018)، النمذجة القياسية لانعكاسات السياسة التجارية على حجم واتجاه التجارة الخارجية الجزائرية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا ، 14 (02)، 123-136؛

- العقون، نادية ، وميخاليف، أسماء، (2019/05/10). تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية للفترة (1986. 2017). مجلة الاقتصاد والمالية ، 05 (01)، 123-139؛

- عبد السلام، هلال، (2014/04/01)، أثر تقلبات أسعار النفط على النمو الاقتصادي في الجزائر. دراسة قياسية للفترة (1990. 2015). مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية . دراسات اقتصادية . 08 (01)، 310-324؛

- بوجمعة، بلال، و ملوك، عثمان، (2016/12/30). تطور حجم التجارة الخارجية بالجزائر خلال الفترة (2001-2016)، مجلة الحوار الفكري ، 11 (12)، 140-173؛

- زايري، بلقاسم، ودربال، عبد القادر، (2008). تسهيل التجارة وتحديات الإصلاح التجاري في الجزائر. مجلة الاقتصاد والمجتمع، 05 (05)، 39-69؛

– طالب، دليلة، (جوان2018)، أثر الصادرات والواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة ، 02 (01)، 233-246؛

– حيدوشي، عاشور، ووعيل، ميلود، (جوان2017)، آثار تقلبات أسعار النفط على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014، مجلة الاقتصاد الصناعي، 07 (03)، 311-330؛

– شتاتحة، عمر، وعبد الحفيظي، أحمد، (جوان2015). أثر تحرير التجارة الخارجية على الميزان التجاري في الدول النامية . الجزائر أنموذجا . مجلة البديل الاقتصادي ، 02 (01)، 149-165؛

- **المداخلات:**

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)

- بن قسمي، طارق، وفرحاني، الزهرة، (2015)، تقلبات أسعار النفط في السوق العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2013)، المؤتمر الدولي الأول حول: السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية و تأمين الاحتياجات الدولية، جامعة سطيف، الجزائر؛
- عبد الرحمن، عبد القادر، ودراعو، عز الدين ، وبولصباع، مريم، (24/ 25 فيفري, 2020)، تداعيات أسعار النفط العالمية على اقتصاديات الدول المصدرة للنفط في ظل الأزمة النفطية لسنة 2014-الدول العربية نموجا-، المؤتمر الدولي الثالث حول: الاقتصاديات النفطية العربية في ظل تحديات تقلبات الأسواق النفطية العالمية، المركز الجامعي بميلة، الجزائر؛
- شطيبي محمود، مريم، (2015). انعكاسات انخفاض أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري. ندوة منظمة حول: أزمة أسواق الطاقة وتداعياتها على الاقتصاد الجزائري، جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية، الجزائر؛

- **التقارير:**

- بنك الجزائر، ب.ج، (2010).(2015).(2016).(2017)، التقارير السنوية لبنك الجزائر، الجزائر.
- بنك الجزائر، ب.ج، (مارس 2014، مارس 2018،جوان 2019، مارس 2020، ديسمبر 2020)، النشرات الإحصائية الثلاثية (رقم: 41.29 .46، 49، 52)، الجزائر.
- منظمة أوابك، (2017. 2018. 2019)، التقارير الإحصائية السنوية لمنظمة أوابك.
- منظمة أوابك، (ديسمبر 2020)، النشرية الشهرية لمنظمة أوابك.
- وزارة المالية، (جانفي 2021)، تقرير إحصاءات التجارة الخارجية للجزائر، المديرية العامة للجمارك.
- صندوق النقد العربي. ص. (2019)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات: الفصل الثامن.
- صندوق النقد العربي. ص.(2021)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أبو ظبي، الإمارات: الفصل الثامن.
- صندوق النقد العربي. ص.(2022)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أب ظبي، الإمارات: الفصل الثامن.
- الجريدة الرسمية الجزائرية، قوانين المالية للسنوات: (2012- 2013 – 2014 – 2015 – 2016 – 2018 –2019).

- **مواقع الانترنيت:**

- يوهانس بك ، وياسر أبو معيلق (25-02- 2016)، ثمانية أسباب وراء انهيار أسعار النفط،الموقع:https://www.dw.com، على الرابط https://p.dw.com/p/1I0gU، تاريخ الإطلاع: 2021/12/10.
- البنك الدولي (1960- 2020)، إجمالي الاحتياطات مطروحا منها الذهب، الموقع الإلكتروني: https://data.albankaldawli.org/indicator/FI.RES.XGLD.CD?locations=DZ&view=chart، تاريخ الإطلاع: 2021/11/15
- المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري(17- 01-2021)، 1.853 مليار دج إيرادات الجباية البترولية خلال 2020، الموقع الإلكتروني:https://www.entv.dz، تاريخ الإطلاع: 2021/09/20
- OPEC oil price annually 1960-2020 https://wtww.statiscta.com، تاريخ الإطلاع: 2022/01/08

Attribution - Pas d'Utilisation Commerciale - Pas de Modification 4.0 International (CC BY-NC-ND 4.0)